

نشأة وتكون الجيوبوليتك الإماراتي



إعداد وتقديم الدكتور صلاح نيوف

مدخل إلى نشأة وتكون الجيوبوليتك الإماراتي

أولاً- في فهم المصطلح

تعود أصول الجيوبوليتك أو " الجيوسياسة" إلى أصول أوروبية، وبسبب التراكم المعرفي الملفت لأدبياته فإنه لا يمكن اختصاره بتسمية " نظرية الجيوبوليتك". الجيوبوليتك هو علم انطلق في بداياته من تعريف الدولة، لا سيما في ألمانيا، حيث كان الجيوبوليتك هو "الجغرافية" من وجهة نظر الدولة، كما كانت الجغرافية السياسية هي "الدولة" من وجهة نظر الجغرافية. اخترع السويدي Rudolf Kjellen مصطلح الجيوبوليتك في القرن التاسع عشر وذلك في منهاج دراسي صدر له عام 1905 بعنوان "القوى العظمى في الحاضر"، وعرف الجيوبوليتك بأنه: "علم الدولة كبنية جغرافية أو كيان ضمن فضاء معين، أي الدولة كإقليم، مجال، أو بشكل أكثر دقة، الدولة كحكم". هنا يقترب الجيوبوليتك من علم السياسة، يراقب وحدة الدولة ويريد أن يشارك في فهم طبيعتها.

تطابق هذا العلم في بدايته مع نزعة إيجابية، بمعنى أن الدول، أو الكيانات السياسية هي خاضعة لمواقعها الجغرافية، وخاضعة للأقاليم التي تشغلها ولمناخاتها أيضاً، كما نقول في بعض تعبيراتنا مثلاً " مصر هي هبة النيل". من هنا يمكن شرح توجهات الدول وحركتها على الصعيد الداخلي كما هو على الصعيد الخارجي. هذا الإجبار الجغرافي وهذه التبعية للموقع يمكن أن تكون لها، بشكل كبير أو صغير، تأثير على الدول. فالجانب الطبيعي للدولة يتطلب اعتبارات استراتيجية. من هنا هل يمكن تعريف الحدود " حدود الدولة" بأنها تشكل صعوبة طبيعية تعيق أية اعتداءات محتملة من الخارج أو هي عكس ذلك. أن نأخذ بعين الاعتبار الموارد والثروات، خصوبة الأرض، توفر المياه، هو موقف يحمل في أعماقه نتائج اقتصادية. أما البعد الإنساني وأهميته، التلاحم بين الناس، أو انقسام السكان يضيف إلى الجانب الطبيعي ما يمكن أن ندعوه هنا الجانب السياسي.

للجيوبوليتك مدارس متعددة، لا يمكن الإحاطة بها في مقال أو بحث، من أهمها الألمانية، الأمريكية، الإنكليزية والفرنسية في وقت متأخر. تراجع مفهوم الجيوبوليتك بعد الحرب العالمية الثانية لصالح فروع أخرى من العلوم الإنسانية: العلاقات الدولية مستندة على نظرية القانون الدولي، علم الاجتماع السياسي، علم اجتماع العلاقات الدولية، الجغرافية السياسية والجيواستراتيجية. اليوم، ومن خلال قدرة الجيوبوليتك على استيعاب العديد من الفروع العلمية، زادت المراكز الجامعية من عدد مراكز الجيوبوليتك من أجل الإجابة على طلب متزايد على الجيوبوليتك حيث هناك قضايا كثيرة بحاجة للتحليل الجدي وأهمها:

- الرهانات الديمغرافية مرتبطة بتزايد عدد سكان الكوكب.
- رهانات إنسانية مرتبطة بالتدفق الفوضوي للسكان باتجاه أماكن أخرى أو ما نسميه الهجرة الغير مسيطر عليها.
- الرهانات الثقافية المرتبطة باستخدام لغة معينة.
- تزايد خطر الإرهاب في العالم.
- خطر انتشار السلاح النووي كما هو الحال مع إيران، كوريا الشمالية.
- البحث عن حصر الدائرة المغلقة للتجارة باليورانيوم من خلال الشراكة الدولية في عملية المراقبة.
- تزايد الصراع على المياه، سورية /تركية، إسرائيل، أفريقيا...

- الخطر على المضائق التي تؤمن عبور البترول.

- وضع مفهوم الدولة في المساءلة و النمو في ظاهرة " الإقليمية Regionalisme"، أو الانفصال Separatisme ، كما هو الحال في كندا مع الكيبك، أوربا مع أقاليم Bretons, Catalans, Flamands, Ligue du Nord, Savoie, Wallons ، و في القارة الإفريقية أيضا.

على خلاف من الجغرافية السياسية، والتي تصف تنظيم وخصوصية دولة أو مجموعة من الدول في لحظة ما، فإن الجيوبوليتك يحاول الربط بين العوامل الرئيسية الديناميكية آخذا بعين الاعتبار ذلك التنظيم من أجل الوصول تركيب/توليف حالة سياسية قائمة مع لإمكانيتها وقدراتها. يمكن التحليل الجيوبوليتيكي/الجيوستراتيجي بمراجعة المعايير والمتغيرات وعوامل التطور التي نعتبرها مهمة، لا بل أساسية ولا يمكن تجاوزها فيما يتعلق بتأثيرها على ديناميكية الوسط جغرافي أو البيئة جغرافية نفسها وعلى تطور تلك البيئة في المدى القصير والمتوسط. للوصول إلى تحليل علمي ومنهجي دقيق لتلك المعايير سيكون من الضروري دائما الابتعاد أو تجنب المقاربات الصحافية في التحليل وعدم الدخول في تفاصيل الأخبار اليومية، مع إعطاء الأفضلية لأدوات البحث المنهجي.

ضمن هذا الإطار والمفهوم، يرى "جاك سوبيلسا"، مدير الأكاديمية الدولية للجيوبوليتك: "يحاول المتخصص في الجيوبوليتك تحليل ومقارنة نوعين كبيرين من العوامل، الاتجاهات الثابتة/الثابتة" من جهة، و "المتغيرات (غير اليقينية) المعاصرة من جهة أخرى. بالنسبة للاتجاهات الثابتة، ووفق تعريفها، فهي تتعلق بالفترات أو المدة الطويلة، تحلل الحالات والتطورات على المدى الطويل، وتظهر هذه الاتجاهات بشكل خاص في ميادين مكملة في الغالب للجغرافية والتاريخ (الموقع، التضاريس، السواحل، التقاطعات، المناخ، الموارد الطبيعية والثروات الباطنية...) وبذلك أيضا تكون جنبا إلى جنب مع التاريخ (تأثير الثقافات والحضارات والأديان، الخلفية العرقية، أصول السكان، الهجرات وآثارها...). [من بحث لجاك سوبيلسا، موقع الشخصي، 7 حزيران 2013، المقدمة].

هذه الاتجاهات التي نسميها بالثابتة أو طويلة الأمد وتنتقل من جيل إلى آخر، تلعب دورا رئيسيا لا يمكن إهماله في التحليل الجيوبوليتيكي. ولكن في نفس الوقت يمكن أن تتعرض لاضطرابات أو متغيرات عميقة وذلك تحت تأثير "الاتجاهات والمتغيرات" غير اليقينية" أو قصيرة الأمد مثل (اكتشاف موارد أو نضوبها، التطور المفاجئ للبنى السكانية والسوسيو-اقتصادية، القرارات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وحتى التغيرات السياسية المفاجئة (انقلاب، إقامة نظام ديكتاتوري، أو تحول ديمقراطي فعال يستمر على مدى سنوات متتالية). [جاك سوبيلسا، المرجع السابق].

ثانيا- الاتجاهات الثابتة في الجيوبوليتك الإماراتي.

مدخل تاريخي: بريطانيا ونشوء الإمارات العربية المتحدة

استأنف زعماء القبائل العربية في شبه جزيرة "مسندم" والساحل الجنوبي للخليج، بعض الأعمال ضد الإقليم الذي يسيطر عليه "نادر شاه" وذلك بعد اغتيال هذا الأخير في عام 1747. نتج عن هذه الأعمال الكثير من البلبلة في منطقة الخليج واستمرت حتى وصول "كريم خان زند" إلى العرش (1750-1779) والذي تولى السيطرة على الأقاليم في المركز وفي جنوب إيران. لقد اتبع كريم خان سياسة مغايرة لنادر شاه، حيث فضل الدبلوماسية من أجل إقامة علاقات من الصداقة والتعاون مع زعماء القبائل العربية في الساحل الجنوبي للخليج. استفادت قبيلة "القواسم" أو القاسمي من هذه السياسة التي تدعو للانفراج وعززت سلطتها حيث قامت بتطوير نشاطاتها التجارية بشكل كبير بما في ذلك الاسطول البحري. في نفس الوقت، أراد البريطانيون السيطرة على البحار الشرقية، من جنوب آسيا ومن شرقها متبعين

استراتيجية تقول بأن ضمان أمن المستعمرات في الهند عليهم أن يمدوا منطقة نفوذهم إلى بحر عُمان والخليج. وزعت بريطانيا قواتها باتجاه مضيق هرمز والخليج تحت ذريعة القضاء على القرصنة في شبه جزيرة مسندم. هاجمت الوحدات البريطانية بقيادة الجنرال "وليام غرانت كير" قبيلة القواسم في منطقة جولفار عام 1819.

في بداية القرن التاسع عشر، وفي الإقليم الذي أصبح فيما بعد إقليم الشارقة، حافظ القواسم على علاقة غامضة مع الأئمة في مسقط، مثل غيرهم من قبائل شبه جزيرة مسندم. في نفس الوقت كان لأئمة مسقط علاقات صعبة ولكنها ثابتة مع الإيرانيين. في حين أن سلطنة عُمان كانوا يديرون الشؤون التجارية في المناطق القريبة من بندر عباس و "تشابهار"، على طول الساحل الجنوبي لإيران، وضمن إطار عقد إيجار مع الدولة الإيرانية، كانت قواتهم تهاجم وتغزوا العديد من مناطق جنوب الخليج ومنها البحرين وذلك بدعم من الحكومة الإيرانية. ضمن هذا المشهد الجيوسياسي لشبه جزيرة مسندم في ذلك الوقت، كان هناك وحدة قبلية حافظت على استقلاليتها خاضعة لسلطة تابعة لقبيلة أخرى. لقد كتب " لاريمير" عن الوضع السياسي في مسندم قائلاً: " أظهرت التحقيقات على الأرض أن (كومزار وخصب) الواقعتان على الساحل الغربي، وكذلك القرى التي تقع بينهما، قبلت سيادة سلطنة عمان بحكم الأمر الواقع. لكن فيما يتعلق بسكان "فيلم" من (الشابوس والشيسة)، الواقعة في شرق رأس مسندم، فقد بقي وضعهم غامضاً".



في عام 1864، وقع شيوخ القواسم وبشكل منفصل اتفاقية جديدة مع بريطانيا العظمى من أجل وضع كامل مجالهم تحت الحماية البريطانية وتقليص علاقاتهم الخارجية لتصبح فقط مع لندن. في المقابل، اعترفت بريطانيا بالوضع السياسي لإمارة الشارقة ككيان مستقل في جميع سلطاته. اعتباراً من هذا التاريخ أصبحت كلمة "الشارقة" مستعملة ومتداولة. توفي الشيخ "سلطان بن صقر"، الذي حكم الشارقة منذ عام 1803، في عام 1866. وقبل وفاته، عين أبناءه وأخوته كعمّالين له في المدن الصغيرة في رأس الخيمة، دبا الحصن، كلباء و خورفاكان. ومن أجل تنظيم خلافته بعد وفاته جعل ممثليه يقسمون

على طاعة وولاء ابنه البكر الشيخ صقر بن سلطان. في عام 1867 خرجت رأس الخيمة عن وصاية الشارقة، وعاد اتحادهما في عام 1900. ولكن مع عام 1921، انفصلت رأس الخيمة نهائياً عن إمارة الشارقة. وأعلنت الفجيرة استقلالها في عام 1901، لكنها كانت ما تزال ملزمة بدفع "الجزية" لإمارة الشارقة. لم يتم الاعتراف بانفصال الفجيرة من قبل بريطانيا إلا في عام 1952. وفي نفس الوقت أعلن القسم الشرقي من كلباء استقلاله لكنه عاد وأصبح جزء من الشارقة مرة أخرى في عام 1951.

في عام 1868، كان المسؤولون عن الخط التلغرافي بين الهند وأوروبا قد اقترحوا ترسيماً نهائياً للأراضي تحت سيطرة زعماء القبائل العربية في جنوب الخليج، وذلك من أجل ضمان سلامة خطوط التلغراف. عارض الجنرال البريطاني "لويس بيلي"، ممثل بريطانيا في الخليج، هذا المخطط باسم عدم التوافق بين الأساليب الأوروبية التي تتعارض مع التقاليد القبلية في شرق شبه الجزيرة العربية. في شباط عام 1920، وقع زعماء خمسة قبائل في شبه جزيرة مسندم اتفاقية سلام (المعاهدة البحرية العامة) مع بريطانيا العظمى، موافقين على إنشاء محمية بريطانية. تتعلق المواد 3 و6 و10 من الاتفاقية باعتراف لندن بهذه الكيانات القبلية "ككيانات سياسية" مستقلة عن الدول المجاورة ومستقلة عن بعضها فيما بينها. سمحت المادة 3 من الاتفاقية لزعماء القبائل برفع علم أحمر (مع أو من غير شعار) على البر أو في البحر.

استمرت المواجهات والصراعات بين القبائل، وقاد اكتشاف الموارد النفطية بريطانيا إلى وضع حدود وتحديد السيادة الإقليمية لكل قبيلة، على الرغم من أن روبرت هاي، ممثل بريطانيا السياسي في منطقة الخليج كان قد قال في عام 1950: "قبل اكتشاف آبار البترول، كانت الصحراء مثل بحار حرة، ينتشر فيها البدو مع قطعان الإبل بكامل إرادتهم. وعلى الرغم من وجود حدود قبلية غامضة نوعاً ما، كانت هناك مؤشرات قليلة على سلطة دولة ذات سيادة خارج الموانئ والواحات". في عام 1954، تم تكليف وسيط بريطاني، جي اف وولكر، بالإشراف على ترسيم الحدود لكل إمارة. استمر عمله حتى عام 1961. أما الوثائق التي قام بتحضيرها فقد تمت الموافقة عليها رسمياً في عام 1962. مع ذلك، لم تكن التقسيمات بين الأقاليم والأراضي قد أصبحت واقعا مجسداً بشكل كبير بالنسبة لزعماء القبائل، وذلك حتى إنشاء حكومة مشتركة للإمارات في كانون الأول عام 1971.

وجه البرفسور "جون ولكنسون" في عام 1977، من جامعة أكسفورد، نقداً كبيراً لهذه العملية الجيوسياسية البريطانية: "هذا التقسيم الإقليمي غير مبرر ولن يكون مبرراً. إنه نتيجة لإرادة أوروبية مفروضة على مجتمعات لم تقبل بعد بالمبدأ الإيديولوجي. بدأت هذه العملية قبل 150 عاماً، عندما وقعت بريطانيا العظمى سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات مع سلطان مسقط وشيوخ شمال عُمان من أجل الحد من نشاطهم السياسي وعلاقاتهم الخارجية، لاسيما مع الجيران. ومن أجل دعم مصالح العديد من الشركات التي حصلت على تنازلات وامتيازات في الموارد الطبيعية، بدأت بريطانيا في دعم شيوخ الأقاليم الساحلية في مواجهة التهديدات الخارجية، قبل أن تعترف فيما بعد بمطالبات هؤلاء الشيوخ، الذين طمحووا لممارسة سلطاتهم على السكان، بإقليم وموارد طبيعية من عُمان الكبرى والتي تقاسموها فيما بينهم. هذا لا يعني أن هذه الدول الناشئة غير ناضجة، والتي شهدت بريطانيا ولادتها المبكرة، ستكون غير شرعية أو سطحية. لكن المشكلة هي أن المسؤوليات والصلاحيات المخولة لهذه الدول لم تكن متوافقة تماماً مع مختلف الجوانب للبنية التقليدية في الإقليم".

على جميع الأحوال، شكلت ثمان إمارات شمال عُمان فيدرالية في عام 1968، ضمن إطار القرارات المتخذة من قبل لندن قبل سحب قواتها من الخليج. وصلت هذه الفيدرالية إلى الاستقلال في 2 كانون

الأول عام 1971 واتخذت اسم الإمارات العربية المتحدة عاصمتها أبو ظبي. وبعد أسبوع سوف تنضم إلى الأمم المتحدة، 9 كانون الأول 1971، التحقت بها إمارة رأس الخيمة عام 1972.

عزز الوجود البريطاني في منطقة الخليج، من خلال فرض السلام، الأنشطة المتعلقة بالبحر، صيد اللؤلؤ، التجارة البحرية وبناء السفن. كانت مواسم صيد اللؤلؤ تبدأ في أواسط شهر أيار وتنتهي في النصف الأخير من شهر أيلول. كان للغواصين مهنة صعبة جدا وغالبا كانوا غارقين في الديون ولا يستطيعون دفع المترتب عليهم لأصحاب السفن المستأجرة. وقد أدى الفقر والبؤس في الكثير من الأحيان لإبداع مواضيع شعرية وغنائية يتم أدائها مع الطبول وهي مازالت حاضرة في الحياة الثقافية للإمارات. أدت منافسة اللؤلؤ المزروع من قبل اليابانيين منذ عام 1930 إلى تراجع هذا النشاط في الإمارات، وفي نفس الوقت تسببت الأزمة الاقتصادية في أوروبا لعام 1929 بإفقار المشتريين للؤلؤ الإماراتي من الغربيين. (انظر، أندريه بورغيه، " تاريخ الإمارات العربية في الخليج"، صادر بالفرنسية عن دار نشر لاديكويرت، بالفرنسية، 2009، ص 95).

تتم بعض الأحيان مقارنة بلدان الخليج "بإسفنج غارقة في البترول". هي صورة صحيحة بالنسبة للكويت التي تحتوي على 2,8% من احتياط البترول العالمي، والإمارات العربية المتحدة 9,7% من الاحتياط العالمي، إحصائية عام 2007. اكتشف البترول في الدول الخليجية في تواريخ مختلفة: 1932 في البحرين، 1938 في الكويت، 1949 في قطر، 1958 في أبي ظبي، 1967 في سلطنة عمان، 1966 في دبي، 1973 في الشارقة. أنتجت الإمارات العربية المتحدة في عام 2007 9,135 مليون طن. عرف العائدات البترولية الإماراتية خلال سنوات السبعينات زيادة كبيرة خاصة بعد أول صدمتين بتروليتين في عامي 1973 و1979. يذكر هنا أنه ارتفع سعر برميل البترول بعد الغزو العراقي للكويت في 2 تموز 1990 بشكل كبير.

بالنسبة للحالة الديمغرافية، وبشكل عام، وصل عدد سكان إمارات الخليج (الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان والإمارات) إلى 5,11 مليون نسمة في عام 2008. ومن أصل هذا الرقم شكل الأجانب 5,7 مليون نسمة موزعين بالشكل التالي: 300000 في البحرين، 700000 في قطر، مليون في عمان، 8,1 مليون في الكويت و5,3 مليون في الإمارات العربية المتحدة.

أخيرا، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 411,15 ألف دولار في عُمان، 108,22 ألف دولار في البحرين، 259,32 ألف دولار في الكويت، 274,42 ألف دولار في الإمارات، 754,70 ألف دولار في قطر، إحصائية عام 2007. ماتزال هذه الدول تشكل "مجتمعات ريعية" تتمتع بالفوائد المتعددة "لدولة الرفاه": السكن المقدم من الدولة، الرعاية الطبية، التعليم المجاني، المنح الدراسية للطلاب... الخ. (المرجع السابق، ص 95-96). يشار إلى أن الأجانب لا يستفيدون من هذه المميزات. مع ذلك، فإن عدد الأجانب تضاعف ثلاث مرات في إمارات الخليج بين عامي 1970 و1980. كانوا 80000 مع بداية السبعينات، قبل تضاعف سعر البترول لأربع مرات عام 1973. بعد عشرة سنوات وصل عدد الأجانب في إمارات الخليج إلى مليونين ونصف، ثم سبعة ملايين ونصف عام 2008. ساهم تدفق العمال الأجانب بنمو سكاني مذهل في الدول البترولية. تضاعف عدد سكان الكويت ست مرات بين عام 1957 (206473)، وهو عام التعداد الأول في الكويت، وعام 1980، حيث أصبح (1355827 نسمة). أما النمو السكاني في الإمارات العربية المتحدة فقد كان أكثر قوة، حيث كان عدد سكان الإمارات (179126) نسمة عام 1968 أثناء الإحصاء الأول لعدد السكان، بينما وصل إلى (1622464 نسمة)

عام 1985. أيضا في اتحاد الإمارات العربية، تضاعف عدد السكان تسع مرات خلال 17 عاما. حيث بين عامي 1985 و2008، تضاعف عدد السكان ثلاث مرات ليصل إلى 4،5 مليون نسمة.

تقدر نسبة الأجانب بالنسبة لعدد السكان بين 72% إلى 80% في قطر والإمارات العربية المتحدة. نستخدم كلمة "تقدر" لأن السلطات في هاتين الدولتين لا تقدم أعدادا دقيقة للأجانب فيهما. أما في الكويت، حيث تم نشر العدد بشكل كامل، يشكل الأجانب 62% من عدد السكان. في البحرين وسلطنة عمان يشكل السكان الأجانب 40% من عدد السكان، إحصائية عام 2000.

1- المضيق والخليج.

يوجد في العالم العديد من المضائق، لكن أربعة منها تلعب دورا جيوبوليتيكا وجيوستراتيجيا محوريا: السويس، البوسفور، مالكا وهرمز. نكتفي بتحليل الأبعاد الجيوبوليتيكية لمضيق هرمز لأنه يشكل إحدى القواعد الأساسية لنشو وتكون الجيوبوليتك الإماراتي.



يوجه وينقل ثلثي البترول الخام والمنتج المصدر يوميا في العالم عبر ناقلات البترول، من بين 48 مليون برميل من البترول المنقل بحريا، هناك 35 مليون برميل تعبر يوميا من خلال المضائق. ولسهولة التحكم بهذه المضائق، فقد أصبح لها بعد جيوبوليتيكي وجيوستراتيجي هام،

حيث تشكل أهدافا سهلة للمنظمات الإرهابية وبعض الدول "الإشكالية" في علاقاتها الإقليمية والدولية. يشكل مضيق هرمز حلقة وصل بين الخليج العربي، الشواطئ الإيرانية، بحر عمان والمحيط الهندي. يمرّ وبشكل يومي ما يقارب 15 إلى 16 مليون برميل بترول من الخام عبر هذا المضيق. يعتبر أمن المضيق جوهريا بالنسبة للاقتصاد العالمي، ومن هنا يأتي اعتباره منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. كما يشكّل الطريق البحري الوحيد لتصدير البترول السعودي، الإيراني، وأيضا الإماراتي. نذكر هنا أن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عرّف الخليج العربي: "بأنه منطقة حيوية للمصالح الأمريكية ولا بد من التفكير بتوظيف واستخدام القوة العسكرية الأمريكية هناك بشكل مباشر ضد كل القوى التي تحاول السيطرة عليه"، وهذا ما سمّي "بمذهب كارتر". [انظر، كتاب جيوبوليتك البترول، فيليب لوبيز، ترجمة صلاح نيوف].

في تحليل جيوبوليتك الإمارات، كما في جيوبوليتك الشرق الأوسط بشكل عام، يلعب مضيق هرمز دورا هاما كمؤشر على تداخل العلاقات الإقليمية والدولية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يثير المضيق خيال المتخصصين في الدراسات الجيوسياسية من خلال تصوير العديد من السيناريوهات المأساوية المتعلقة به. تحيل "ألان مينك" في كتابه [خلال العشرة الأيام التي ستهد العالم، صادر بالفرنسية] أن إسرائيل ستقصف المحطات النووية الإيرانية، وأنه سيناريو سيؤدي بشكل حتمي لإغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات البترول، وأن الولايات المتحدة ستقوم برد فوري وسريع على هذا التصرف بواسطة حاملات

طائراتها المنتشرة في المنطقة وسيصل سعر برمبل البترول في هذه الحالة إلى 200 يورو. وباعتبار أن الكميات الضخمة والهائلة من النفط الخام المنتج من الخليج لا تكفيها الأنابيب السعودية من أجل النقل والعبور، فإن توقف مضيق هرمز، لأي سبب كان، سيؤدي بالتأكيد إلى ما أشرنا له من إغلاق للمضيق.

يأتي البعد والسياق الجيوبوليتيكي لمضيق هرمز ضمن أجواء لم تتوقف عن النزاع والصراع في الشرق الأوسط، يمكن اختصارها في ثلاثة جوانب. الأول، أمام كل تعثر للمفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني تفتح الطريق أمام نزاع عربي مع إيران أو تهديد بعقوبات اقتصادية يمكن أن تنعكس بشكل كبير على الصناعات البترولية الإيرانية وبالتالي تنعكس بدورها وتحرض الخيال الإيراني بإغلاق المضيق. الثاني، تدخل القوات الأمريكية في البلدان المجاورة لأكثر من مرة ومن ثم انسحابها، انسحاب ينعكس على قوة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. الثالث، أدت التغيرات الاجتماعية والسياسية الأخيرة في البلدان العربية إلى ضعف كبير لأحد أهم حلفاء إيران في الشرق الأوسط وهي سوريا وهذا ما يزيد من حدة النزاعات وتعزيز عدم الاستقرار في المنطقة بكاملها.

تشكّل الإمارات العربية المتحدة عاملاً للاستقرار والتحريض على الازدهار والأمل في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. وانطلاقاً من تمسكها بهذا الدور، فهي لم تلجأ للتصعيد أو استيراد حلول خارجية من أجل حماية مضيق هرمز أو الحفاظ على استقرار الحركة في مياها. بدأت الإمارات بوضع حلول أخرى يمكن تصنيفها ضمن "الاتجاهات الثابتة" للجيوبوليتك الإماراتي، كان أهمها هو بناء خط أنابيب بترول يلتف على مضيق هرمز ويقلل من تأثيراته الجيوسياسية على الإمارات. فقد أعلن وزير النفط الإماراتي منذ عام 2006 عن أن الإمارات ستبني خط أنابيب للبترول يمتد على 360 كيلومتر وأن المشروع يبدأ تنفيذه عام 2008. يمكّن هذا الخط من نقل البترول من حقول حبشان في إمارة أبو ظبي إلى ميناء الفجيرة، من غير المرور عبر مضيق هرمز. قام وزير الطاقة الإماراتي في شهر تموز 2012 بتدشين خط أنابيب بين حقل حبشان وميناء الفجيرة والذي يضع حداً للضجيج الإيراني وتهديدات إغلاق المضيق. لقد كانت، في نفس الوقت، خطوة جيواستراتيجية ناجحة وفعّالة من قبل الإمارات، وتأكيداً على تشكّل ملامح الجيوبوليتك الإماراتي بأدوات ووسائل تنموية/سلمية تساهم في الاستقرار والازدهار بدلاً من الحروب والنزاعات.

عرف إقليم الخليج العربي ثلاثة حروب ضخمة ما بين عامي 1980 و2003 [1980 - 1988 بين العراق وإيران، 1991 بعد احتلال العراق للكويت، 2003-2010 حرب العراق]. ولكن لماذا نتحدث هنا عن الإمارات كظاهرة مختلفة عن بنية الخليج العربي بشكل عام؟ هذا التحول السريع للإمارات خلال نصف قرن فقط، والذي ترافق مع ظاهرة عمرانية، مالية وجيوبوليتيكية، يقول عنه الجغرافي الفرنسي الشهير إيف لاكوست: "ظاهرة ليس لها نظير في العالم". فرغم أن استغلال البترول في السعودية يعود إلى الحرب العالمية الثانية، إلا أن ما حققته الإمارات خلال فترة زمنية أقل بكثير، هو أكثر أهمية ودهشة. لم تستطع الدول الواقعة على الخليج، حتى في ذروة نموها، الوصول إلى تلك الهندسة المعمارية التي تتطور كل يوم في الإمارات العربية المتحدة، يضاف إلى ذلك الانفتاح الثقافي لهذا البلد ومد جسور الحوار الحضاري مع العالم الغربي.

ترى العديد من المدارس الجيوبوليتيكية أن الجغرافية مازالت تشكّل عنصراً أساسياً وجوهرياً في التحليل الجيوسياسي/الجيوبوليتيكي وأن التنافس والنزاع على القوة لا يمكنه تجاهل هذا البعد الحيوي. يمتد الخليج على حوالي 1000 كم بين إيران وشبه الجزيرة العربية. في جنوب - شرق، وقبل أن ينفتح على خليج عمان والمحيد الهندي، يضيق إلى ثلاثين كيلومتراً في مضيق هرمز. في شمال - غرب، يلامس الخليج منطقة كبيرة من المستنقعات والتي تتجاوز 200 كيلومتر من بحر الغزال، والمصب المشترك

نهر دجلة والفرات، النهران المنحدران من جبال تركية وقد أطلق عليهما الجغرافيون اليونانيون القدماء اسم (ميزوبواتمي) أو بلاد ما بين النهرين.

نلاحظ هنا التأثير الجغرافي على جيوبوليتك الخليج بشكل عام، حيث اشتكى ويشتكي العراقيون دائما من ضيق جغرافيتهم الواقعة على الخليج وهو تحد كان إحدى أسباب اندلاع حرب عام 1980 بين العراق وإيران، فالعراق يسيطر على الضفة اليمنى من شط العرب وكان النزاع مفتوحا للسيطرة على الضفة اليسرى منه، وهو نزاع قديم يعود على الأقل إلى عام 1958. جيولوجيا، تحتوي منطقة الخليج وبلاد ما بين النهرين على نصف الاحتياطات البترولية العالمية، أما الآبار الواقعة في هذه المنطقة الجيولوجية فتتميز بقيمة خاصة في عملية الحفر والاستكشاف مما يجعل مردودها أكثر وكلفتها أقل. بالنسبة للآبار البترولية في الخليج تحديدا (وليس فيما بين النهرين)، يمكن توضيح غناها من خلال أنها نتيجة لتراكم لطبقات سمكية من الكائنات الحية على أعماق منخفضة، تمت تغطيتها بطبقات من الطمي التي نقلتها الأنهار وبالتالي تم الحفاظ على البترول بعيدا عن أكسجين الغلاف الجوي. [انظر، إيف لاکوست، جغرافية الخليج، بالفرنسية، مجلة هيرودوت، 2009، ص 8].

لم يكن البترول هو العامل الحاسم والجوهري في إعطاء الخليج قيمته وأهميته الجغرافية والثقافية والسياسية، لتصبح جيوبوليتكية اليوم. في ذلك الإقليم ظهرت الكتابة واختراع العجلة قبل 7 آلاف عام وهذا ما لعب دورا في تطور مصير الإنسانية. أيضا، كانت منطقة الخليج وبلاد ما بين النهرين ولقرون طويلة (سبعة وعشرون قرنا) طريقا تجاريا كبيرا يربط بين حوض البحر المتوسط والمحيط الهندي. بالمقارنة مع دول ضخمة في ذلك الإقليم، مثل السعودية وإيران والعراق، تبدو مساحة الإمارات صغيرة، إنها تتمركز بعيدا عن الجزء الشمالي من الخليج، وقد أطلق عليا البريطانيون سابقا اسم " أعالي منطقة الخليج". لكن الإمارات تقع في الجزء الأكثر استراتيجية في الخليج من خلال إطلالها على مضيق هرمز حيث توجد الجزر المحتلة من قبل إيران منذ عام 1977. هذا الموقع الاستراتيجي هو المحرك الأساسي للحديث ولتحليل تكوّن وتطور الجيوبوليتك الإماراتي، أيضا هذا الموقع هو الذي يخلق التحديات الجيوسياسية الجديدة أمام هذه الدولة الصاعدة.

إذن، هي تحديات معقدة ومتعددة، لكنها ليست وليدة اليوم، بل تستند إلى تراث من النزاعات مثل الاحتلال الإيراني لجزر طنب وأبي موسى. حيث أخذ التهديد الإيراني أبعادا وأشكالا مختلفة في العقود الأخيرة، ويضاف إلى كل هذا التحديات التي يفرضها النمو والتطور الداخلي للإمارات العربية المتحدة. بالنسبة للتحديات الجيوستراتيجية المرتبطة مباشرة "بخليجية" الإمارات [موقعها على الخليج]، يمكن أن نطلق عليها "التحديات المعلقة/الدائمة"، وأهمها: جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، ثم مضيق هرمز [وقد تحدثنا عنه سابقا]، وحدود الإمارات مع العربية السعودية.

بالنسبة لتحدي الجزر المحتلة من قبل النظام الإيراني، فهي تقع على الطريق البحري الدولي في مضيق هرمز. تقع جزيرة أبو موسى على بعد 35 ميلا في شمال وشمال شرق إمارة عجمان، أما طنب الكبرى فهي على بعد 25 ميل بالقرب من السابقة، وطنب الصغرى على بعد 133 ميلا جنوب بندر عباس الميناء الإيراني المعروف. تشكل هذه الجزر الثلاثة أهمية جيواستراتيجية في منطقة الخليج، من حيث مواردها الطبيعية والتحكم بالإبحار على مداخل ومخارج مياه الخليج.

تشكل التجهيزات العسكرية الإيرانية في بعض الجزر (بعض القوات، بطاريات صواريخ أرض - جو)، تهديدا مباشرا وقريبا من الإمارات العربية المتحدة. على مرّ تاريخ الوجود البريطاني في الخليج، سعى الإيرانيون للسيطرة على هذه الجزر. فشلت هذه المحاولات وازداد التوتر أكثر من مرة لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فشل التوصل إلى حلّ عن طريق التفاوض المقترح من البريطانيين في

سنوات 1950، استمر النزاع والتصعيد والتوتر. شكّل سياق الانسحاب البريطاني بين عامي 1968 و1971 مناخا مناسباً لإيران. تم توقيع اتفاق بشأن السيادة على جزيرة أبي موسى في 23 تشرين الثاني 1971 بين مختلف الأطراف الحاضرة. حيث يتبع الجزء الشمالي لإيران، والجزء الجنوبي للشارقة. نصت أيضاً على تقسيم 12 ميلاً بحرياً وعائلات البترول. وعلى الرغم من التنبؤ المتبادل لها، إلا أن إيران لجأت لاحتلال الجزء الجنوبي في عام 1987.

فيما يتعلق بطنب الكبرى والصغرى، غزتهما إيران عسكرياً في 30 تشرين الثاني عام 1971، أو قبل يومين فقط من إعلان استقلال الإمارات العربية المتحدة. منذ تلك اللحظة حصلت فوضى قانونية، حيث لا يوجد معاهدة بشأن ملكية الجزر واستمرار إيران بالسيطرة عليها. لم يتم الاعتراف بوجود القوات الإيرانية فيها من قبل القانون الدولي، لذلك يمكن القول أن صلاحية معاهدة 1971 مازالت قائمة لكن من المستحيل تطبيقها. أيضاً لم تتوصل المفاوضات في الأمم المتحدة أو داخل مجلس التعاون الخليجي إلى أية نتيجة. ومازالت إيران تستخدم سيطرتها على الجزر لغايات سياسية إقليمية، ودولية أحيانا من حيث تهديدها للملاحة في مضيق هرمز.

المحور الثالث المتعلق بالتحديات المعلقة للجيوبوليتك الإماراتي هو حدود الإمارات مع العربية السعودية في منطقة جبال الحجر. تقع هذه الحدود في مقدمة جبال الحجر (وهي جبال تمتد من جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، لتغطي أيضاً قسماً مهماً من شمال سلطنة عمان، ثم بعض من شمال دول الإمارات العربية المتحدة). شكّلت هذه الحدود بين عامي 1949 و1974 مجالاً للنزاع بين القبائل المحلية من أجل السيطرة عليها. أرادت السعودية منفاً بحرياً على خليج عمان لذلك لجأت للسيطرة على واحة البريمي منذ بدايات القرن التاسع عشر. حصلت مواجهة مسلحة بين قبائل "الظواهر" والسعودية عام 1955 للسيطرة على الواحة مما أدى لتدخل تحكيمي من الأمم المتحدة بناء على طلب من البريطانيين. تم توقيع اتفاقية بين الإمارات العربية والسعودية في عام 1974 وضعت حداً للنزاع حول الواحة وأصبحت ملكيتها بالكامل للإمارات. مقابل ذلك حصلت السعودية على منفذ على الخليج "خور العديد" الواقع بين قطر والإمارات العربية. [انظر، فيليب بولونجيه، التحديات الجيوسياسية أمام قوة إقليمية صاعدة، بالفرنسية، هيرودوت، 2009، ص 80].

شككت الإمارات ومنذ عام 1980 في هذه الاتفاقية، ومنذ ذلك الحين بدأ "خور العديد" بتسليم العلاقات بين البلدين. يظهر هذا من الخرائط الإماراتية بعد عام 2000، حيث تضع الإمارات حدودها الغربية مع الحدود القطرية مباشرة وتخفي الممر السعودي على الخليج. [انظر المرجع السابق]. انطلاقاً من هنا أيضاً، تتجنب الإمارات الأراضي السعودية وبالتالي لا تخضع للرقابة السعودية في تدفق الغاز إلى أراضيها وفي نفس الوقت تتجنب دفع الضرائب على العديد من السلع. هذه الاستراتيجية الإماراتية الجديدة أعطت البعد الجيوبوليتيكي للإمارات قوة وتحديدًا للملامح بشكل أفضل وأوضح. نلاحظ وضمن هذه الرؤية أن خط أنابيب نقل الغاز (دولفين) من قطر إلى الإمارات والذي افتتح في عام 2008 يمكن أن يوضع ضمن رؤية سياسية إماراتية تهدف إلى تعزيز البعد والاتجاه الثابت للجيوبوليتك في هذا البلد. ينقل هذا الخط الغاز مباشرة ويتجنب المرور في العربية السعودية، ثم يصل إلى سلطنة عمان ملتفاً في نفس الوقت على مضيق هرمز.

في العودة إلى التهديد العسكري الإيراني، فإن السلاح الإيراني الموجه باتجاه الإمارات في جزء منه يشكل تهديداً لأمن الإقليم بأكمله. حيث أن منطقة الخليج من الجانب الإيراني مشبعة بتكدس الأسلحة الإيرانية وهي عبارة عن عائق كبير أمام الحوار الحقيقي بين ضفتيه. مع ذلك، هل يمكن لإيران أن تعتدي عسكرياً على الإمارات العربية المتحدة؟

تعتبر الجالية الإيرانية في الإمارات، كما في البلدان الخليجية الأخرى، هي الجالية الأكثر أهمية في العالم العربي. تكونت هذه الجالية خلال قرون من التبادل بين ضفتيه الشمالية والجنوبية والذي جعل من الخليج نفسه منطقة للتواصل أكثر مما هو حاجز وعقبة أمامه. في دبي، يوجد جالية إيرانية بعدد كبير جدا قد تصل في عددها إلى أكثر من عدد السكان المحليين. وصلت قيمة الأصول الإيرانية، أفرادا ومؤسسات، في دبي عام 2006 إلى ما يقارب 300 مليار دولار يمتلكها 400 ألف إيراني يعيش معظم في هذه الإمارة. يوجد أكثر من 7 آلاف شركة تتبع للدولة الإيرانية لها مكاتب في دبي. [انظر المرجع السابق، ص 83]. أما رجال الأعمال الإيرانيون فلهم نشاط واضح وحيوي في بورصة "أبو ظبي" للأوراق المالية وسوق دبي المالي. بالمقابل، تصدر دبي ما يقارب 3،3 مليار دولار من البضائع لإيران، فهي الشريك الاقتصادي الأول لطهران.

على الرغم من التوتر الجيوسياسي بين الإمارات وإيران إلا أن سياسة الانفتاح الاقتصادي الإماراتية المتبعة منذ عام 1990، تؤكد ما أشرنا إليه في البداية، أي أن الإمارات هي عامل استقرار وأمل في التنمية الاقتصادية والإنسانية في هذا الإقليم من العالم، وأن الإمارات يمكنها أن تلعب دور المحاور والمفاوض والوسيط الحيادي في العديد من النزاعات الإقليمية، ويؤكد ذلك سياسة النفس الطويل التي اتبعتها من دول جوارها الجغرافي. تطور التبادل التجاري بين البلدين، حيث تستثمر إيران في قطاع البناء والبنية التحتية، العقارات، المطاعم والفنادق. أيضا، تشغل الإمارات العربية المتحدة مكانة في غاية الأهمية داخل الاقتصاد الإيراني، مكانة لم تتغير حتى في وقت الأزمات. أخيرا، ولكي نجيب على سؤال: هل يمكن لإيران أن تعتدي عسكريا على الإمارات، يمن القول أن أي هجوم إيراني على هذا البلد سيشكل تهديدا للاقتصاد الإيراني الذي يعاني كثيرا، كما سيؤثر بشكل جوهري وعميق وواسع على مصالح الجاليات الإيرانية في الخليج، وليس في الإمارات وحدها، التي تدعم معيشة وحياة عدد كبير من المواطنين الإيرانيين.

ولكن، هل الوعي الإماراتي بالتهديد الأمني والعسكري الإيراني هو أقل من الوعي بأهمية الانفتاح الاقتصادي والاستقرار الإقليمي؟ تأخذ الإمارات على محمل الجد وتراقب كل تفاصيل هذا التهديد، وهذه ليس حالة استثنائية في العلاقات الإقليمية أو الدولية أو بين دول التجاور الجغرافي، بل هو سلوك سياسي طبيعي من قبل الدولة الإماراتية الصاعدة والذي يحدد الهوية والرؤية الجيوسياسية على المدى المتوسط والبعيد. تعزز الدولة الإماراتية من قوتها في القطاع العسكري وفي وسائل الرصد والكشف والهجوم، كما أنها ثاني أكبر مشتر للمعدات العسكرية في منطقة الخليج، وتنفق 6،1 مليار دولار من ميزانيتها على الدفاع أو ما يعادل 25،2% من الناتج المحلي الإجمالي.

تجلى الوعي الإماراتي المبكر لحساسية الموقع الجيوسياسي من خلال وضع استراتيجيات أخرى، إضافة لما تحدثنا عنه سابقا، قد لا تبدو أهميتها وقيمتها الاستراتيجية على المدى القصير، ولكنها ستشارك في إعطاء هذه الدولة ملامحها الجيوبوليتيكية المستقبلية. ضمن هذا المجال، يقوم معرض "إدكس" للأسلحة، والذي يضم أكثر من 50 دولة تعرض إنتاجها العسكري، بتنظيم معرض للأسلحة كل عامين في "أبو ظبي". ومنذ عدة سنوات، وبالإضافة للإصلاحات الهيكلية في الجيش الإماراتي، ومنها تعزيز الطابع الوطني لقواها العاملة، فإن جيش المشاة الإماراتي ينوع معداته ومصادر أسلحته. ومن أهم التجهيزات العسكرية الأساسية هي ما يقارب 400 دبابة قتالية من طراز "لوكلير" الفرنسية فائقة التطور، وتهدف للدفاع من خلال الحركة ضد عمليات غزو برمائية أو برية محتملة. على صعيد سلاح الجو، تمتلك دولة الإمارات أكثر من 142 مقاتلة متعددة المهام وقد تم تحديثها لتصل إلى مسافات بعيدة. [انظر المرجع السابق، ص 83-84]. بحريا، لم تتأخر الإمارات في تجهيز فرقاطتين تستطيعان صد هجوم الغواصات، وخمس طائرات هيلوكوبتر "سوبر بوما" مضادة للغواصات، وسبع طائرات هيلوكوبتر قتالية خفيفة مع

صواريخ مضادة للسفن. يبدو أن الإمارات جاهزة للاستجابة لأية حاجة في الدفاع عن أراضيها ومصالحها ولردع أي عدوان خارجي عليها.

2- المصاعب والإشكاليات على الصعيد الداخلي

طرحت التغيرات الاجتماعية والديمقراطية العديد من الأسئلة الجديدة على دولة الإمارات. المشكلة الأولى في الحالة الديمغرافية والاجتماعية هي ارتباط بعض النمو السكاني للمقيمين بالوضع المتوتر مع إيران، وهذا بدوره يتعلق بموقف السكان من المسلمين الشيعة في الإمارات في حالة أية أزمة مع إيران. منذ القرن السابع الميلادي انتشر عدد كبير من المجتمع الإيراني عبر الخليج للاستقرار في مدنه القديمة. يصل عدد الشيعة في منطقة الإحساء في السعودية، وهو الإقليم البترولي في هذه الدولة، إلى 500000 نسمة. وفي البحرين يشكلون أكثر من نصف السكان، وفي الإمارات العربية المتحدة، من غير وجود بيانات دقيقة موثوقة، يشكل الشيعة ما بين 10 إلى 20% من عدد السكان. (انظر، فيليب بولونجيه، مرجع سابق، ص 85).

إن التقارب بين المقيمين الشيعة في الإمارات مع الشيعة في إيران أثناء أزمة ما سيسبب اضطرابات اجتماعية أو قوة بشرية قادرة على زعزعة مراكز الثقل الاقتصادي في دولة الإمارات. من هنا يأتي الخوف الإماراتي غير المعلن من "إخلاء" هؤلاء الشيعة لإيران على حساب موقفهم من الدولة التي يقيمون فيها. أما المشكلة الثانية فتتعلق بالنمو السكاني لمن هم من أصول آسيوية ومغربيين في الإمارات بشكل قانوني. يشكل الهنود والباكستانيون نصف عدد السكان الأجانب، ويضاف عليهم الجالية الأفغانية، السريلانكية والبنغلادشية.

المشكلة الداخلية الثالثة التي يمكن الإشارة لها متعلقة بالمخاطر البيئية والتي ستؤثر بشكل كبير على الأجيال القادمة. يؤدي النمو السكاني إلى زيادة كبيرة في استهلاك المياه وتراكم أكبر للنفايات التي لم تجد حلاً نهائياً لها يمكن القيام به. في دبي مثلاً، وبسبب عدم وجود شبكات كاملة للصرف الصحي، تلوثت الشواطئ بالنفايات ومياه الصرف الصحي التي وصلت إلى البحر. الكثير من الشركات المتخصصة تفضل التخلص من النفايات بشكل سريع بدلاً من أن تقف في طابور طويل منتظرة التخلص منها. بالنسبة لاستهلاك المياه، لا يوجد أية قيود على استخدامها رغم التزايد في استهلاكها واستخراجها. ووفقاً لتقارير عن حالة البيئة، فإن استهلاك المياه في هذا البلد هو واحد من أعلى المعدلات في العالم، أو ضعفي استهلاك المياه في البلدان الغربية المتقدمة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالزراعة، ازدادت المساحات المزروعة بنسبة 26% كل عام وذلك منذ عام 1989، زيادة تتطلب الارتفاع في معدلات استهلاك المياه. أما ري الأشجار والمحاصيل والحدائق فيشكل 82% من الاستهلاك الكلي للمياه، ما تبقى من المياه هو للصناعة ولأغراض منزلية. 80% من المياه المستخدمة في الري تأتي من المياه الجوفية.

تشير التقديرات إلى أن احتياطي المياه يمكن أن يستنفذ في عام 2025. لهذا السبب لجأت الدولة للبحث عن حلول من غير حل للمشكلة الأساسية، حيث قامت بتحديث نظام الري وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي. مازالت إمارة "أبو ظبي" قادرة على استخدام بعض من المياه الجوفية ولكن بكميات أقل بكثير بسبب الاستنزاف الذي حصل لها في الماضي. تزداد ملوحة الأرض في بعض المناطق الزراعية بسبب الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وزيادة ملوحة المياه الجوفية التي يتم استخراجها عن طريق الضخ. تعمل محطات تحلية مياه البحر بكامل طاقتها لتلبية احتياجات الاستهلاك. (للمزيد من الناحية الفنية والتقنية، انظر المرجع السابق، ص 80 - 90).

3- استراتيجيات الأمن الجيوبوليتيكي الإماراتي

يمكن تقسيم هذه الاستراتيجيات إلى ثلاث: الأمن الداخلي من خلال مراقبة الحدود، تطوير التعاون الإقليمي، وإنشاء نظام من التحالفات مع القوى العسكرية الكبرى في العالم. (المرجع السابق، ص 87).

أولاً- ليس للإمارات عقيدة دفاعية مكتوبة إن كانت تتعلق بالدفاع الوطني أو بالأمن الداخلي. لكن هذا لم يعيق اتخاذ إجراءات كافية وتحضيرية لأية زعزعة للأمن في البلاد. تفتقر الإمارات لموانع طبيعية تحمي حدود البلاد، فهي مفتوحة من الجهة الساحلية والحدود البرية. يضاف إلى ذلك القدرة على مراقبة الجالية الشيعية والسكان الأجانب بشكل عام، ومراقبة الحدود. بدأت الإمارات بتطبيق سياسة جديدة للمراقبة منذ عام 2000. حتى ذلك التاريخ كانت الإمارات تعتبر، وفقاً للعرف البدوي، أن الصحراء هي حدود طبيعية تفصل بين الأماكن الحيوية (الواحات، الساحلية). تغير هذا المفهوم مع في أوساط عام 2000 لتصبح الحدود لها علامات واضحة يمكن رؤيتها. فمع سلطنة عمان، تم إغلاق الحدود بأسوار عالية. أما مناطق الازدحام والعبور، فقد أصبحت تحت المراقبة. مع العربية السعودية، وضعت أنظمة للكشف والرصد لمراقبة كل الحركات المحتملة على الخط الحدودي في جنوب (واحة ليوا) وفي الجزء الغربي المتنازع عليه. (فيليب بولونجيه، ص 89).

ثانياً - تطوير التعاون الإقليمي. الإمارات جزء من مجلس التعاون الخليجي، والتعاون الإقليمي يضاف إلى عنصر مجلس التعاون من أجل تعزيز الأمن الداخلي. الغرض الأساس من إنشاء مجلس التعاون الخليجي في 25 أيار 1981 كان تعزيز سياسات الأمن والدفاع ضمن سياق الحرب العراقية - الإيرانية (1979-1988)، لكنه تطور فيما بعد ليتجه نحو التعاون الاقتصادي على غرار الاتحاد الأوربي.



ثالثاً - تعزيز التحالفات العسكرية. للإمارات اتفاقيات تعاون عسكري مع القوى الغربية منذ استقلالها. مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وهي اتفاقيات أدخلت الإمارات في نظام من التحالفات الغربية المختلفة. يذكر أن الإمارات تستضيف على أرضها قاعدة عسكرية فرنسية في شتى صنوف الأسلحة

وذلك منذ عام 2009. يؤكد التحالف العسكري الإماراتي مع فرنسا مدى عمق العلاقات ومدى ربط السياسات الأمنية الإقليمية بسياسات التحالف مع القوى العسكرية الغربية. تم توقيع الاتفاق العسكري بين فرنسا والإمارات عام 1977، يتم من خلاله تسليم معدات فرنسية للإمارات (دبابات، طائرات ميراج). ثم تم تطوير عقود الأسلحة في عام 1990، كتأكيد على قوة العلاقة بين البلدين لاسيما في مجال الدفاع. وفي عام 1995، تم توقيع اتفاقية عسكرية دفاعية لم يعرف محتواها بشكل دقيق لكنها تؤكد استمرار التعاون في المجال الدفاعي.

على الصعيد الاستراتيجي، تمت إقامة "حوار استراتيجي" ز "دفاع جوي موسع" يسمح بتدخل الطيران الفرنسي في حالة الاعتداء على الإمارات. على الصعيد العملي، تختلف أشكال التعاون وتعدد. أثناء تدخل حلف الناتو في كوسوفو تمت الاستعانة بكتيبة إماراتية شاركت في بعثة حفظ السلام في المنطقة الواقعة تحت الوصاية/الرقابة الفرنسية (ميتروفيتسا). لقد تعلم الجيشان العمل معا. (المرجع السابق، ص 91). أيضا يوجد مفارز فرنسية متخصصة بالمساعدة التقنية البرية - البحرية في الإمارات حتى اليوم. يتم تدريب وتكوين النخب العسكرية الإماراتية في "كلية الدفاع المشترك/الأركان" في باريس، ويشارك ضباط التدريب الفرنسيون في تدريب وحدات إماراتية، على دبابات لوكلير مثلا. يتم تنظيم التدريبات الثنائية كل عامين، حيث تجري تدريبات تحت اسم "خليج" لجميع الجيشين في تمرينات دفاعية ساحلية. جرت تدريبات مشابهة في عام 2008 تحت اسم "درع الخليج" جمعت فرنسا، الإمارات وقطر وضمت 1800 عنصرا من بينهم 400 فرنسي.

تطورت العلاقات العسكرية بين فرنسا والإمارات بشكل لافت في عام 2008 وذلك خلال زيارة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي إلى أبي ظبي، حيث تم الاتفاق على إقامة قاعدة عسكرية جديدة دائمة ومتعدد المهام العسكرية (جوية/بحرية)، وقد وصل عدد العسكريين الفرنسيين العاملين في القاعدة إلى 500 عنصرا، ربعهم موجود في ميناء "المصفح" جنوب غرب أبي ظبي. (انظر المرجع السابق).

لم تقتصر علاقات الإمارات العسكرية على التحالف مع فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة، بل عززت ذلك من خلال التعاون مع حلف شمال الأطلسي الذي يمتد نفوذه وتأثيره إلى الشرق الأوسط. لقد عزز وجود الناتو في أفغانستان والعراق كذلك وجود القوات الأمريكية في قطر والبحرين من التأثير الغربي في الخليج. كل ذلك، مع مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل يبرر تعزيز هذا التعاون. تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري مع دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن هذا الإطار، وهذا ما جاء في "مبادر إسطنبول" للتعاون التي اعتمدت في قمة إسطنبول عام 2004، وتهدف لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي بين حلف شمال الأطلسي وأربعة دول خليجية (الإمارات، البحرين، الكويت، قطر). [انظر أيضا، فيليب بولنجيه، "جيوستراتيجية الخليج العربي - الفارسي"، مجلة الدبلوماسية، بالفرنسية، العدد 31، آذار- نيسان 2008].

إذن، هناك تحديات كثيرة ومختلفة أمام تطور الجيوبوليتك الإماراتي في جميع أبعاده، يزيد من تعقيدها وصعوبتها تطور هذا البلد المتزايد وموقعه الاستراتيجي على الخليج. تلعب الثروة المالية وإدارتها الناجحة في تمويل وتعزيز الأمن الإماراتي. كما تتميز الإمارات بدبلوماسية هادئة غير صدامية وغير عدوانية في الملفات الشائكة القديمة/الجديدة وأهمها: التهديد الإيراني، الطموح السعودي، التحكم بالحدود، مراقبة الحالة الديمغرافية وإدارة التحالفات العسكرية والأمنية. (المرجع السابق). استطاعت الإمارات أن تمارس سياسات معتدلة وحكيمة في منطقة عرفت ثلاثة حروب كبرى منذ عام 1990، ورغم الصعوبات والأزمات المالية والاقتصادية العالمية إلى أنها ما تزال تأخذ مكانة جيوبوليتكية تتزايد قوة

واستقراراً. ويبقى عامل القوى الأكبر في حالتها الجيوسياسية المعقدة هو الاستمرار في الوقوف على نفس المسافة من النزاعات الإقليمية رغماً صعوبية ونسبية هذا الموقف.

بالنسبة لإيران، التي تمتلك احتياطاً ضخماً من البترول، وسوقاً للاستهلاك يصل إلى 100 نسمة، وموقعا جيوسياسيا في الخليج يقع ضمن دائرة مصالح القوى العظمى، كل ذلك جعل منها قوة أكثر من إقليمية وجذب في نفس الوقت القوى العسكرية للدول الكبرى لضمان مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية. إنه نفس المصير، من حيث الموقع، بالنسبة للإمارات، فالخليج له أهمية جيوبوليتكية من الدرجة الأولى وفي جميع المجالات لا سيما الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، اجتماعية أي النزاع الكلاسيكي بين الشيعة والسنة الذي سيظل العامل الأكثر استعصاء على الحل على المتوسط والبعيد.

أخيراً، لقد كان للشيخ زايد اختيارات سياسية وثقافية عندما أسس الاتحاد الإماراتي، وكان له رؤية تختلف عن الرؤى البدوية لمستقبل بلاده، ربما هو اختيار ينسجم من الطبيعية التاريخية للإماراتيين الذين مارسوا التجارة دائماً خارج حدودهم الإقليمية وقبل تأسيس دولتهم الفيدرالية، ومع التلاقي بثقافات وحضارات عريقة وقديمة: الهندية والفارسية. الرؤية العامة للتجار هي أنهم لا ينسجمون مع التعصب والانغلاق فهما عدو للتجارة، وقد أكد مؤسس الاتحاد الإماراتي، الشيخ زايد، في أكثر من مرة ومناسبة أن: "الثروة الهائلة والقوة الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار لا يمكنها أن تستمر إذا لم يصحبها ازدهار سياسي حقيقي وثقافي أيضاً".

صلاح نيّوف